سيف الاجرام السعودي لم يوغل إلا بدماء المسلمين

حينما تنطلق دعوة لتصنيف النظام السعودي على أنه "نظام إرهابي" أو حتى تصنيفه "تنظيماً على هيئة نظام متورط بجرائم إرهابية"، لا بدّ أن نتأمل في هذه الدعوة بعمق وبحث دقيق، قد يتطلب الأمر دراسة مفصّلة ومن زوايا مختلفة لتفكيك حالة هذا النظام وبحث العوامل التي تدعمها، أو ربما تقف ضدّها.

وتماشياً مع هذه الـ\عوة علينا أن نرجع إلأى البحث عن أسباب ودوافع، قد تكون بالعودة إلأى جذور تاريخية، أو أحداث آنيّة، وربط هذه الحقب ومخرجاتها بعضها ببعض، لنستخلص نتيجة واضحة المعالم من هذه المخرجات والإفرازات، يمكننا تقديمها لـ"ميزان الرأي العام" على المستويين الإقليمي والدوليّ، والبتّ فيها بشكل نهائيّ.

ربما يجدر بنا العودة إلى أبرز معالم تاريخ نشأة الدولة السعوديّة الأولى وملامحه، في 1744" - 1818م"، التي انطلقت من "الدرعيّة"، وما اتخذته هذه النشأة من "غطاءٍ" أضفى لها شرعيّتها منذ ذلك الحين، وأصبح امتدادًا أو طابعًا مثبَتًا، راسخًا في الأذهان حتى يومنا هذا، وهو أنّها دولة قامت على "الإسلام وحد السّيف"،

"هكذا إسلامنا.. وهذا حدُّ سيفنا."

وككلّ نظام سياسيّ في العالم على مرّ العصور، وبغضّ النظر عن الظروف التي آلت إليه بالحُكم، كان لا بُدَّ أن يتخّذ هذا النظام غطاءً شرعيًّا دينيًّا له، إسلاميًّا أو مسيحيًّا أو يهوديًّا أو حتى بوذيًّا، كي تستقيم سياساته وشرعيّته في أوساط المجتمع الذي يحكمه بهذه الشريعة. وكذلك اتخذ نظام آل سعود له "شرعيّتة وشِرْعته" الخاصة به، حتى وإن كانت "شاذّة" عن العُرف المجتمعيّ، أو الشرائع والسُنّن السماويّة والإنسانيّة والقانونيّة، الأهم هو "ترسيخ شرعيّة هذه الفتوى باسم الإسلام، ولو بحدّ السيف." والأمر بغاية السهولة، حينما تتوفّر "القوّة المُسلّحة، والمال، ورجل الفتوى"، كلّ هذه العوامل تُمهّدُ طريق "بسط النفوذ" للدولة المُراد تأسيسها، وتصدير هذا النفوذ إلى خارج الحدود، بل حتى على مستوى العالم.

وقد تصْدُقُ المصادر التي لخّصت لنا تاريخ هذا المشهد، وذكرت أنّ المخابرات البريطانيّة لعبت دورًا كبيرًا في نشأة الدولة السعوديّة الأولى، التي ربما شكّلت "القوة المُسلّحة والمال"، وجاءت برجل الفتوى "محمد بن عبدالوهاب"، بعد تحالفه مع "محمد بن سعود"، ومبايعته حاكمًا مقابل تبنّي الوهابيّة ونشرها في جزيرة العرب "بحدِّ السيف"، وبحسب المصادر، فقد برزت أسماء لعناصر مخابراتيّة بريطانيّة في قيادة حملة "حدّ سيف" محمد بن سعود تحت "راية الوهابيّة"، مثل "الكابتن وليام وجون فيلبي"، اللذين "سَحَقا جماجم" كلّ من يرفض الوهابيّة، بل راح "فيلبي" يُصدر فتاوى مفادها بأنّ من أراد دخول الجنّة فعليه "قتل واحدٍ من آل رشيد واثنين من أهل حائل."

وعلى سبيل المثال، فإنّ بذرة هذا التأسيس أضفت شرعيّة لاغتصاب الكيان الصهيونيّ للأراضي الفلسطينيّة، باعترافٍ من رئيس وزراء بريطانيا الأسبق "ونستون تشرشل"، المُلقّب بـ"الصهيونيّ الخفي"، ويقول في مذكّراته: "إنّنا أنشأنا الدولة اليهوديّة الأولى - في إشارة إلى دولة آل سعود - مقدّمة لإنشاء الدولة اليهوديّة الثانية"، كما نقل "حاييم وايزمان" في مذكراته مقولة "تشرشل" الشهيرة: "أريد أن أرى "ابن سعود" سيّدًا على الشرق الأوسط، وكبير كبراء هذا الشرق، على أن يتفق معكم أوّلًا ـ يا مستر حاييم ـ ومتى تمّ هذا؛ عليكم أن تأخذوا منه ما

تريدون أخذه" - "حاييم وايزمان" - أوّل رئيس "لدولة إسرائيل" في فلسطين.

وهذا ما تؤكّده الرسالة المخطوطة بيد عبدالعزيز آل سعود، الذي قال فيها: "لا مانع لدي أن تعطوا فلسطين للمساكين اليهود، ولن أخالف لكم رأيًا حتى تصبح الساعة، فلولاكم لما كنت شيئًا"، وهكذا "وهب الملك ما لا يملك."

وبعيدًا عن تقاسم المصالح والنفوذ السياسيّ والعسكريّ في منطقة الخليج والشرق الأوسط في يومنا هذا، وفي هذه المرحلة الدقيقة التي انتشر فيها "الفكر الوهابيّ المتطرّف"، يجدر بنا تأمّل تباينات المواقف والتصريحات المحيطة بهذا الجانب، ومن أطرافٍ مختلفة، لنكتشف جزءًا ممّا يجري. فسنجد أنّه وللتّو، أدرك الغرب والدول الأوروبيّة بما فيها بريطانيا، "خطر إسلام السعوديّة الوهابيّ"، حين امتد "حدُّ سيفها" ووصل إلى عُقر دارها، من خلال العمليّات الإرهابيّة الممنهجة والمنتظمة، التي تبنّى غالبيّتها، أحد أبرز إفرازات هذه "النشأة الخبيثة"، وهو "تنظيم داعش" الوهابيّ.

لقد صُدِم العالم مطلع العام الحالي يناير/ كانون الثاني 2016، حينما سفك "حدُّ السيف السعوديّ"، دم رجل الدين الشيعيّ، الشهيد الشيخ "نمر باقر النمر"، الذي طالما سجّل مواقفًا مُشرقة ومُشرّفة لا تُحصر، في وجه "وحشيّة إسلام السعوديّة الوهابيّ المُتشح بثوب الإرهاب والقمع"، وانتقد بشكلٍ صريحٍ ممارسات نظام آل سعود القمعيّة ضدّ المطالب الشعبيّة في الداخل، وتصديره الجماعات والعصابات المسلحة للعراق وسوريا ولبنان واحتلاله البحرين، وتدخّله المستمرّ في اليمن، الذي أفرز "عاصفته الخائبة" وانتصاراته الوهميّة، وكلّ ذلك كان باسم "الإسلام الوهابيّ"، الذي تغلغل مثل "الغدّة السرطانيّة" في شرايين دول المنطقة، وما قتل الشهيد الشيخ النمر، إلا اقتباسٌ واضح لأسلوب "داعش" في تصفية الأبرياء.

لم نُصْدمُ حين ناقش عضو الكونغرس الأمريكيّ "هانك جونسون" في الشهر نفسه "جذور التطرّف الإسلاميّ"، ورَبْطِه بشكلٍ صريح ووثيقٍ بفكر الوهابيّة وتعاليمها، والحركات الجهاديّة العالميّة، ورعاية الدولة السعوديّة هذه الأطراف بإيراداتٍ من أموال النفط والغاز، كما أشار إلى أنّها آيديولوجيّة متقاربة مع فكر "تنظيم القاعدة

وداعش"، المتفرّعة من الوهابيّة، التي بدأت مطلع القرن الثامن عشر - بحسب جونسون.

ربما كانت هذه إحدى الخطوات التمهيديّة لهجوم الرئيس الأمريكيّ "باراك أوباما" في مارس/ آذار 2016، على أصدقاء واشنطن، وفي مقدّمتهم الدولة السعوديّة، التي أشار بشكلٍ مباشرٍ إلى دورها في تصدير الجماعات المسلّحة، التي بثّت الرُّعب والإرهاب في دول المنطقة والعالم، ورعايتها ودعمها، وإن كانت هذه التصريحات قد استفزّت رئيس المخابرات السعوديّ السابق "تركي الفيصل"، الذي هاجم "أوباما" مباشرة في "صحيفة الشرق الأوسط السعوديّة"، مُذكّرًا إيّاه بخدمات المملكة في دعم مشاريع الإدارة الأمريكيّة في المنطقة على مدى 80 عامًا، لكنّها تصريحاتٌ جدّدت "صفقة الابتزاز الأمريكيّ" لنظام آل سعود، وهي "خفض أسعار النفط" مقابل استمرار العلاقات الثنائيّة بينهما. وهذا ما أكّده وزير الخارجيّة الأمريكيّ "جون كيري" في زيارةٍ لاحقة للرياض، ولقاء وليّ العهد السعوديّ المحتفظ بحقيبة وزارة الداخليّة "محمد بن نايف"، الذي اعترف بعد ذلك بأنّه وبلاده أمام "حقيقةٍ مريرة" كما وصفها، تدفعها باتجاه توثيق العلاقات مع "بريطانيا وإسرائيل" - بحسب تسريباتٍ دبلوماسيّة أكّدت أنّ الرياض تتذرّع بمواجهة "مشاريع طهران في المنطقة بعد الاتفاق النوويّ"، بالتزامن مع تصاعد تهديدات موسكو للرياض، للكّف عن دعم التنظيمات الإرهابيّة، ما يعني أنّ هذه "خطوة أخرى للعودة إلى الجذور الحاضنة لنشأة دولة السيف السعوديّة."

الهجوم الأمريكيّ على سياسة السعوديّة لا يمحو "الدور المزدوج" للطرفين في غزو العراق عام 2003، عبر "مهندس التحالفات والصفقات السرّية المخابراتية - بندر بن سلطان آل سعود"، الذي شجّع الرئيس الأمريكيّ "جورج بوش الأب"، بعد إطلاعه على المخطط الأمريكيّ لغزو العراق قبل أن يعلم به وزير الخارجيّة الأمريكيّ "كولين باول" نفسه، حسبما ذكر الصحفيّ الأمريكيّ "بوب وودوارد" في صحيفة "واشنطن بوست"، وهو أمرٌ ليس بالغريب على رجلٍ تربطه علاقة متينة بعائلة الرئيس الأمريكيّ "جورج بوش الأب"، التي تعدّه فردًا منها، وتُدَلّله بمناداته باسم "بندر بوش"، هذا الرجل الذي تلّقى دعوة لعشاءٍ خاص في "البيت الأبيض الأمريكيّ"، بعد يومين من هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حسبما ورد في الفيلم الوثائقيّ "فهرنهايت"، للمخرج الأمريكيّ "مايكل مور"، كما لا يخفى على الجميع الدور الذي لعبه بندر بن سلطان في سوريا، وزرع بذرة الإرهاب السعوديّ هناك،

من خلال تدفّق شلالات الجماعات التكفيريّة المسلّحة، سعيًا إلى الإطاحة بالرئيس السوريّ بشار الأسد، واستمرار معاناة الشعب السوريّ من "ويلات الإرهاب الملكيّ السعوديّ"، على مدى خمس سنوات منذ العام 2011، حتى يومنا هذا.

وبالعودة إلى العام 2011، وانطلاق شرارات ما عُرِف "بثورات الربيع العربيّ"، وثّق نظام آل سعود أبشع المشاهد في تونس ومصر والبحرين واليمن. ويطول الحديث عن أبرز المواقف السلبيّة للسعوديّة ضدّ الإرادة الشعبيّة في هذه الدول، التي استخدمت فيها "إسلامها وحدّ سيفها"، لدَرْءِ "شبح الإطاحة بنظامها الملكيّ"، لكنّها هُزمَت أمام الإصرار الشعبيّ الهادر، والرافض لتدخّلها ضدّ إراداتها. ونكتفي باستعراض أبرز هذه المواقف.

● رفض نظام آل سعود تنحّي الرئيس التونسيّ السابق "زين العابدين بن علي"، لكنّ هتافات الملايين في الشارع التونسيّ، أجبرته على الهروب من البلاد، ولم يسع النظام السعوديّ إلا استضافته وتقديم المأوى والملجأ له ولعائلته، وكأنّه احتفظ بثمرته الفاسدة في حجره.

أمّا في مصر، فقد طلبت وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السابقة "هيلاري كلينتون"، من الرئيس المصريّ السابق "محمد حسني مبارك" أوائل فبراير/ شباط 2011، بالتنحي أو أنّها وبشكلٍ مباشرٍ وصريح، ستوقفُ مساعداتها لمصر، أمام "إصرار" النظام السعوديّ على بقاء "مبارك"، والاستعداد لتعويض المساعدات الأمريكيّة "بخمسة أضعافها"، بيد أنّ هذا الخيار فشل أمام إرادة الشعب المصريّ، "وانتهى الموقف بمشهدٍ دراماتيكي بتنحيّ مبارك."

● في البحرين - "الحليف الاستراتيجيّ المهم لبريطانيا"، تدخّلت القوّات العسكريّة السعوديّة بشكلٍ مباشرٍ لقمع الحراك الشعبيّ الذي انطلق في ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، بحجّة المحافظة على المؤسّسات الحيويّة، لكنّ زيف هذه المزاعم، سرعان ما أماطت اللثام عنه دماء "الشهيد أحمد الفرحان"، وهدم قرابة 38 مسجدًا للطائفة الشيعيّة، بعنوان "محاربة الكفر والإرهاب"، وكلّ ذلك جرى بطريقةٍ إرهابيّةٍ مروّعة، تمامًا كما هي "ممارسات نشأة الدولة السعوديّة الأولى، المغطّاة بثوب محمد بن عبدالوهاب، حليف محمد بن سعود، برعايةٍ

بريطانيّة.“

● ولم يختلف المشهد في اليمن، فقد قدّم النظام السعوديّ كلّ الدّعم للرئيس اليمنيّ السابق علي عبدا صالح، ضدّ المطالبة الشعبيّة بتغيير سياسيّ في البلاد مع الحراك الذي انطلق في العام 2011، حتى عاد لينقلب على حليفه السابق ويشنّ حربًا وحشيّة على الشعب اليمنيّ في مارس/ آذار 2015، وارتكاب أبشع المجازر بحقّ المدنيّين بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السّن، بحجّة دعم ”شرعيّة الرئيس الهارب لأحضان آل سعود – عبد ربّه منصور هادي“، مقابل صمت المجتمع الدوليّ عن جرائم ”تحالف المرتزقة“ الذي تقوده السعوديّة في هذه الجرائم، وتدّعي تقديم الإغاثة الإنسانيّة عبر ”مؤسّسة الملك خالد للاغاثة الإنسانيّة“، التي لم تنتشل جثة واحدة من آلاف الجثث المضرّجة بدمائها، والتي قضى على أرواحها ”حدّ سيف إسلام السعوديّة.“

لقد بات ”نظام آل سعود“ يُشكّل خطرًا يضاهي خطر ”الكيان الصهيونيّ“، ويماثله في جرائمه ضدّ الإنسانيّة، بل ربمّا أكثر من ذلك، وما أسرع انقلاب السحر على الساحر، مهما بلغت جهود هذا النظام أقصاها في تدمير البشريّة، و“أينما حلّ الإرهاب.. ابحث عن السعوديّة.“

وقد اعترف ”حلفاء آل سعود“، على مرّ الأزمنة، بدعم هذا النظام ورعايته للإرهاب والتطرّف وسفك الدماء بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر، منذ تحالف ”محمد بن عبدالوهاب ومحمد بن سعود المدعوم من عناصر المخابرات البريطانيّة“، مرورًا بأمنيات ”تشرشل لآل سعود في الشرق الأوسط“، وانتهاءً بتصريحات الرئيس الأمريكيّ ”باراك أوباما“، وبين هذه الاعترافات ”أنهارٌ من دماء الأبرياء“، سُفكت في العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والبحرين، واليمن، وفي كلّ أصقاع الأرض، كُلها ”شواهدٌ ذاتيّة“، ولو كانت متواضعة، لكنّها تؤكد أنّ الوقت قد حان لتصنيف هذا النظام ”تنظيمًا أو نظامًا إرهابيًّا“، وترفض البشريّة بأسرها ”إسلامه وحدّ سيفه.“